على أن يدرج على جدول أعمال المجلس

«شؤون غير محددي الجنسية» أقرت الحقوق المدنية لـ «البدون»

الخليفة : القانون يعرف الشخص "البدون" بأنه الذي لا يحمل جنسية أخرى ويوجد بالكويت كفرد أو ضمن أسرة

جانب من اجتماع لجنة شؤون غير محددي الجنسية

يسمح باللجوء لجميع المحاكم المختصة وتحرير وتوثيق الوكالات وعقود الزواج وحصر الإرث

اللجنة وافقت على مساواة الأئمة والمؤذنين من فئة غير محددي الجنسية بأبناء مجلس التعاون

وافقت لجنة شؤون غير محددي الجنسية في اجتماعها الختامي عن دور الانعقاد الأول أمس على قانون بمنح حقوق مدنية لفئة غير محددي الجنسية كما وافقت على اقتراحين برغبة.

وقال مقرر اللجنة النائب مرزوق الخليفة في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة وافقت بإجماع الحضور على قانون الحقوق المدنية لفئه غير محددي الجنسية، على أن يدرج على جدول أعمال المجلس.

وتمنى الخليفة من جميع أعضاء مجلس الأمة والحكومة التعاون لإنهاء هذا الملف بضمان الحقوق المدنية والإنسانية لفئة غير محددي الجنسية.

وأوضح أن القانون يعرف الشخص غير محدد الجنسية بأنه الذي لا يحمل جنسية أي دولة أخرى ويوجد في دولة الكويت كفرد أو ضمن أفراد الأسرة ، ولا تعترف بمواطنته أي دولة من الدول بموجب قوانينها.

وأضاف إن القانون يتضمن أن تقوم الهيئة العامة للمعلومات المدنية بحصر المعنيين بالقانون والمسجلين لديها ولدى اللجنة العليا للجنسية ومكتب الشهيد والجهاز المركزي لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية، وتسجيل من لم يتم تسجيلهم بناء على ما يحملونه من مستندات ووثائق إثباتية .

وبين الخليفة أن القانون ينص على منح بطاقة مدنية يحصل بموجبها الفرد على جميع الحقوق المدنية والاجتماعية من علاج مجاني وتعليم في جميع مراحل الدراسة، واستخراج شهادات الميلاد والوفاة ورخص القيادة والجوازات المؤقتة. وذكر

ينص على منح بطاقة مدنية يحصل بموجبها الفرد على جميع الحقوق المدنية والاجتماعية من علاج مجاني وتعليم

إن القانون يسمح باللجوء لجميع المحاكم المختصة وتحرير وتوثيق الوكالات وعقود الزواج وحصر الإرث وجميع ما يختص بالأحوال الشخصية.

إلى ذلك، قال الخليفة إن اللجنة وافقت أيضا على اقتراحين برغبة تقدم بهما فيما يخص مساواة الأئمة والمؤذنين من فئة غير محددي الجنسية بأبناء مجلس التعاون من حيث الرواتب والمكافآت ونهاية الخدمة.

وأضاف إن الاقتراح الآخر يقضي بمساواة المهندسين والفنيين من غير محددي الجنسية في جميع وزارات ومؤسسات الدولة بالخليجيين في الرواتب والمكافآت ونهاية الخدمة.

أعلن عن تقدمه باقتراح بإعادة تفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة هذه المواد

الشاهين يطالب بإعداد برنامج وطني متكامل للتصدي لآفة المخدرات

أسامة الشاهين

قال النائب أسامة الشاهين إن حاجة الدولة والمجتمع ماسة للجهود المنظمة لمواجهة آفة المخدرات، مؤكدا أهمية إعداد برنامج وطني متكامل للتصدي لتلك الظاهرة.

وقال الشاهين في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن إلغاء اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والتي لعبت دوراً كبيراً في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان جعل الجهود الحكومية والشعبية مبعثرة، مشيرا إلى تقديمه اقتراحا برغبة في هذا الصدد بإعادة تشكيل وتفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.

وأضاف إن تعاطي المخدرات ظاهرة تشكل خطرا على الوطن والمواطن، وتضر بالشباب الذين تحتاج إليهم الدولة لدورهم الكبير المنشود في تطورها وتقدمها.

وأوضح أن عصابات المخدرات استغلت جائحة "كورونا" في نشر التعاطي والإدمان خصوصا بين فئة الشباب، ونتج عن ذلك انتشار جرائم العنف في الآونة الأخيرة.

وأكد أن المخدرات تسبب أضراراً صحية وعقلية وسلوكية خطيرة جدا، إضافة إلى المشاكل الاجتماعية والأمنية والاقتصادية، إلى جانب المشاكل الصحية والأخلاقية.

وأشار إلى أن هناك استهدافا ممنهجا لدول الخليج في تهريب ونشر المخدرات بين شعوبها، وقد أخذت وسائل التهريب صورا وأشكالا عدة.

ولفت إلى أن حجم تجارة المخدرات حول العالم بلغ 400 مليار دولار، والوفيات السنوية بلغت 200 ألف حالة وفا، وعدد المتعاطين حول العالم فاق 275 مليون متعاط.

وبين أن المخدرات مسؤولة عن 65 ٪ من الجرائم في الكويت، مؤكداً ضرورة إعداد برنامج وطني متكامل للتصدي لتلك الآفة المجتمعية الخطيرة. على صعيد متصل أعلن الشاهين عن تقدمه باقتراح برغبة بإعادة تشكيل وتفعيل دور اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات نظرا لحاجة الدولة والمجتمع الماسة إليها.

وجاء في نص الاقتراح انه لما كان تعاطي المخدرات يشكل خطرا كبيرا على الوطن والإنسان في الكويت، ويضر بصورة مباشرة بأكبر شريحة في الشعب الكويتي وهي الشباب، الذين تحتاج إليهم الدولة لدورهم الكبير المنشود في تطورها وتقدمها.

ولما كان لجائحة فيروس كورونا المستجد من آثار إجتماعية ونفسية سلبية على الفرد والمجتمع، وعصابات المخدرات تستغلها في نشر التعاطي والإدمان خصوصا بين فئة الشباب، ولما تسببه المخدرات من أضرار صحية وعقلية وسلوكية خطيرة جداً، وما تسببه من مشاكل اجتماعية وأمنية واقتصادية تضر بالمجتمع بصورة عامة، إلى جانب المشاكل الصحية والأخلاقية، ولما للمخدرات من دور كبير في زيادة وانتشار جرائم العنف في الآونة الأخيرة.

وكما لا يخفى على الجميع أن هناك استهدافا ممنهجا لدول مجلس التعاون الخليجي في تهريب ونشر المخدرات بين شعوبها، وقد أخذت وسائل التهريب صوراً وأشكالاً عدة. وللحد والوقاية من خطر انتشار المخدرات وجب على الدولة إعداد برنامج وطني متكامل للتصدي لتلك الآفة المجتمعية الخطيرة، ولما كان للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات –التابعة لمجلس الوزراء– من دور في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان، فإن توقيف "اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات" يحتاج إلى إعادة النظر فيه.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة بإعادة تشكيل وتفعيل دور " اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات" لحاجة الدولة والمجتمع الماسة إليها واختيار مسؤولين مختصين وخبراء ضليعين فيها.

العارضي: أعلن سحب استجوابي لرئيس الوزراء امتثالا للمصالحة الوطنية

مساعد العارضي

أعلن النائب مساعد العارضي سحب استجوابه لرئيس مجلس الوزراء امتثالاً للمصالحة الوطنية ودعماً لإقرار العفو.

وقال العارضي إنه «امتثالاً لتوجيه سمو الأمير بتحقيق المصالحة الوطنية وقبوله مناشدة النواب واستجابة لبيان أصحاب الشأن من الأخوة المهجرين للتهدئة، أعلن أنني سأسحب استجوابي لرئيس الوزراء دعماً لإقرار العفو وهو الغاية والمراد من تقديمه مع التمسك في حق المساءلة، وعموما لا تحصين ولا تنازلات».

جوهر يطلب من الحكومة بيانا موجزا لحصر كل أملاك الدولة العقارية

حسن جوهر

وجه النائب د. حسن جوهر سؤالاً مشتركاً إلى 15 وزيرا وهم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر ، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي، ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ووزير الداخلية الشيخ ثامر العلي الصباح، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ووزير الإعلام والثقافة وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري، ووزير التربية د. علي المضف، وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع، ووزير التجارة والصناعة د. عبدالله السلمان، ووزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي.

ونص السؤال على ما يلي:

نصت المادة "138" من الدستور على أن: «يبين القانون الأحكام الخاصة بحفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها، والحدود التي يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الأملاك»، وقد استهدفت القوانين الصادرة بهذا الشأن استقرار ملكية الدولة العقارية العامة والخاصة على أملاكها لحمايتها وتنظيمها.

ومما أكد عليه تعميم وزارة المالية رقم "9" لسنة 2016 بشأن أسس حصر وتقييم الأصول العقارية المملوكة للدولة الصادر في 3 أبريل 2016 بأن أملاك الدولة العقارية من أراض ومبان داخل دولة الكويت وخارجها تشكل جزءا ليس باليسير من أموالها، ما يتطلب حصرها وحساب تكلفتها وتقييمها وإعادة تقييمها لإظهارها في القوائم المالية للدولة لإضفاء المزيد من الشفافية عليها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

–1 بيان موجز يبين فيه حصر كل جهة من الجهات التابعة لكم على حدة، لأملاك الدولة العقارية وفق ما هو مبين أدناه من واقع بياناتها المالية عن آخر سنة مالية منتهية 2020/2021.

أولا: أملاك الدولة العقارية من أراض ومبان خارج دولة الكويت.

ثانيا: أراضي أملاك الدولة العقارية داخل دولة الكويت.

أ :

– مساحة الأراضي المملوكة للدولة المخصصة لجهة غير المولدة للنقد.

– مساحة الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة غير المولدة للنقد.

ب:

– الأراضي الفضاء المملوكة للدولة المخصصة للجهة ولم تقم عليها مبان أو منشآت.

– الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة والمقام عليها مبان حكومية.

– الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة ورخص استخدامها للقطاع الخاص.

– الأراضي المملوكة للدولة المخصصة للجهة والمقام عليها مبان مستثمرة من القطاع الخاص بنظامي "البناء والتشغيل والتحويل B.O.T" والشراكة بين القطاعين العام والخاص "P.P.P".

ج:

الأراضي الفضاء المملوكة للدولة المخصصة للجهة وتم ترخيص استخدامها للقطاع.

– – الأراضي المملوكة للدولة والمقام عليها مبان مستثمرة من القطاع الخاص بنظامي "البناء والتشغيل والتحويل B.O.T" والشراكة بين القطاعين العام والخاص "P.P.P".

القطان للرومي : كم تبلغ قيمة الأموال المتراكمة وغير المحصّلة لرسوم التقاضي المستحقة؟

علي القطان

وجه النائب د. علي القطان سؤالين إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبد الله الرومي.

ونص السؤال على ما يلي:

الاستفسار عن المخالفات المالية وإهدار أموال الدولة وارتكاب المخالفات الإدارية التي شابت أعمال وزارة العدل، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – كم تبلغ قيمة الأموال المتراكمة وغير المحصّلة لرسوم التقاضي المستحقة؟ وما الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل لتحصيل مستحقاتها عن رسوم التقاضي المتراكمة منذ سنوات عدة منعا لسقوطها بالتقادم حفاظا على المال العام؟

2 – ما الأسباب المانعة من عدم تحصيل الغرامات الصادر بحقها أحكام جزائية منذ سنوات عدة والتي تفوق 10 ملايين دينار؟ ومن المتسبب في تأخير تحصيلها؟ وهل يحاسب المتسببون في إضاعة المال العام؟

3 – هل أتممتم إنشاء المنظومة المتكاملة للربط الآلي لإنجاز خدمات وزارة العدل المختلفة، للحد ن تراكم الديون المستحقة للوزارة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بالأدلة التي تدعم صحة إنشائها، وإذا كانت الإجابة النفي، فيرجى توضيح سبب عدم الانتهاء من إنشاء هذه المنظومة حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4 – ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل لتفعيل نظام الأرشفة الالكترونية وإدخال إعلانات الأحكام الغيابية الصادرة بعقوبة الغرامة على النظام أولا بأول لمنع تعرضها للتلف والضياع؟

5 – ما أسباب عدم تنفيذ بعض المشاريع الإنشائية والتقنية المتضمنة في خطة التنمية وبطء تنفيذ البعض الآخر منها؟ مع تزويدي بأسماء المشاريع المتأخرة والإجراءات المتخذة للانتهاء من تنفيذها والمواعيد المحددة لإنجازها، وبيان غرامات التأخير على المقاولين الرئيسيين.

6 – نمى إلى علمي أن هناك عددا من المواطنين والمستثمرين تقدموا بشكاوى لوزارة العدل لعدم قدرتهم على تحويل ملكية عقارات رست عليهم من خلال المزادات التي أقامتها وزارة العدل خلال الفترة الماضية نتيجة وجود مخالفات في تلك العقارات، ما أعاق عملية استخراج شهادة الأوصاف من البلدية، وبالتالي لن يستطيعوا تحويل ملكيتها، إلا بعد إزالة جميع المخالفات، واستخراج الشهادة التي تثبت خلو العقار من أي مخالفات، وحيث إنها لم تذكر في كشوف ومحاضر المزايدات، فمن يتحمل مسؤولية الإضرار بالمشترين من المواطنين والمستثمرين الذين رست عليهم المزايدات، ولماذا لم تقم وزارة العدل بالتنسيق بين الجهات المعنية لحل تلك المشكلة قبل أن تتفاقم، طالما نفذت الأحكام الصادرة في هذه العقارات لتسهيل تحويل ملكيتها بعد أن فصل فيها قضائيا؟ ولماذا لم تذكر كل المخالفات في محاضر وكشوف المزايدات للمتقدمين لشراء العقارات قبل أن يشاركوا بالمزايدات المطروحة لكي يقفوا على حقيقة الأمر؟ وما الإجراءات التي اتخذتها وزارة العدل أو التي سوف تتخذها لمعالجة هذا الأمر؟ مع تزويدي بكشف بعدد المزايدات التي طرحت لبيع العقارات المخالفة والتي لم يتمكن أصحابها من تحويلها حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

عبدالكريم الكندري لحمادة : هل طلب "الائتمان" تعزيزات مالية من الوزارة لتأمين وضعه ؟

عبدالكريم الكندري

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالا إلى وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة.

ونص السؤال على ما يلي:

أكد مدير بنك الائتمان الكويتي في أكثر من مناسبة وبتصريحات صحفية أن البنك بدأ بمواجهة تحديات مالية، وأن الاستمرار على النهج الحالي للتمويل العقاري وسط تسارع توزيعات الوحدات السكنية سيشكل ضغطا على مستوى المنظومة الشاملة للتمويل العقاري موضحا أن البنك بدأ بمواجهة عجزه في التمويل ابتداء من عام 2021، حيث من المتوقع أن يتزايد ليصل إلى مبلغ ما بين 16.15 مليار دينار بحلول عام 2035، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل طلب بنك الائتمان الكويتي تعزيزات مالية من وزارة المالية لتأمين وضع البنك الائتماني؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل ضخت الوزارة السيولة للبنك؟ وكم بلغت؟ وفي حال رفض الوزارة، فما الأسباب؟

2 – هل شرح الوزير أبعاد ضعف سيولة البنك لمجلس الوزراء وما يترتب عليه من تأخير مستمر في التوزيعات السكنية وتمويل قروض البناء وتفاقم القضية الإسكانية وتبعاتها على المواطنين؟

3 – كم تبلغ السيولة النقدية وقيمة استثمارات البنك الداخلية والخارجية حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

4 – لماذا لم يخصص مبلغ أو نسبة من الاستثمارات لإيداعها في بنك الائتمان الكويتي لدعمه واستثماره بمعرفة البنك لتلبية احتياجاته من عوائدها؟